

العراق بين المطرقة الإيرانية والسندان الأمريكي

سيد أبو زيد عمر*

كاتب وباحث سياسي مصري - القاهرة

مقدمة

رجحت أغلب الآراء أن الغزو الأمريكي للعراق (مارس 2003) والذي وقع تحت اسم "الصدمة والرعب" دون أي مبرر قانوني أو أخلاقي، كان بكل المقاييس نكبة كبرى على العراق. بلغ عدد من قُتل من جراء هذه الحرب 800 ألف عراقي و 4500 أمريكي، وزادت تكاليفها عن التريلليون دولار، واضطرت القوات الأمريكية إلى الانسحاب رسمياً في أواخر عام 2011، بعد أن فرضت عليه من النظم والترتيبات التي جعلته أكثر ضعفاً وهشاشة وعرضة للانقسام والتفكك، وأتاحت للقوى الخارجية الفرصة للتغول فيه. بادر الغزو الأمريكي منذ الأيام الأولى بحل وتصفية قوات الجيش والشرطة والأمن ومطاردة أعضاء الحزب تطبيقاً لقانون "اجتثاث البعث"، ويكون الغزو بذلك قد نجح في تفكيك أوصال العراق وجعله لقمة سائغة لإيران، وتقديمه لها، كما يقال "على طبق من فضة".

لقد أصبح من الدارج أن يُقال على لسان العديد من المسؤولين والإعلاميين الأمريكيين أنه كان من الخطأ دخول العراق، وأنه كان من الخطأ أيضاً الخروج منه، فقد شكل ذلك فراغاً كبيراً، قامت إيران وداعش بملئه، وهو ما صرح به الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مراراً أثناء حملته الانتخابية منتقداً سياسات الرئيس أوباما التي كانت ترى أن إيران مفتاح الحل لأزمات المنطقة. وبما اقتضى الميل نحو استبعاد الحلول العسكرية لوقف تطوير إيران لقدراتها النووية، واللجوء إلى مفاوضات طويلة ومضنية بين إيران

(* مساعد وزير الخارجية السابق للشؤون العربية والشرق الأوسط).

ومجموعة 1+5 انتهت إلى اتفاقية تحجم إيران في هذا الصدد، ولكنها أعطته إمكانيات أكبر للتحرك في المنطقة.

خلفية تاريخية

شهدت العلاقات العراقية الإيرانية على مر التاريخ القديم والحديث فصولاً من الصراع تبادلاً فيها الأدوار بين خاسر ومنتصر، فلم يكن جوارهما في أغلب الأحوال أمراً هيناً على أي من الطرفين، فقد استعر الخلاف بين البلدين على سبيل المثال بعد الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979، وسرعان ما نشبت حرب ضروس بينهما بمبادرة من العراق استمرت ثمان سنوات، بعد أن رفعت إيران شعارات تصدير الثورة، وبعد أن ضاق العراق بعمليات التفجير والتخريب لهز الاستقرار به، وبالمؤامرات التي دبرت في إيران لقلب نظام الحكم فيه، وشجع العراق على شن هذه الحرب اعتقاده بقدرته على حسمها في وقت وجيز، بمساندة دول الخليج بعد أن وضحت لهم مخاطر التوجهات الإيرانية على الأوضاع في بلادهم، وتشجيع الدول الغربية للعراق في حربه لوأد الثورة الإيرانية في مهدها. ولم تضع الحرب أوزارها إلا بعد أن تكبد الطرفان ما لا يطيقونه من خسائر، ووافق الخميني على إيقاف الحرب مضطراً، واعتبر إيقاف القتال وكأنه "تجرع السم". ويجدر هنا الإشارة إلى عدة ملاحظات:

- الخلط المعتاد حالياً بين الشيعة في كل من العراق وإيران، فهناك من الاختلافات الجديرة بالاعتبار بينهما، قد لا تبدو للعيان نتيجة للهيمنة الإيرانية، فشيعة العراق يختلفون عن شيعة إيران في أن أغلبهم قبائل من أصول عربية استوطنت العراق منذ مئات السنين، ولا عجب أن ترى في العراق قبيلة تضم شيعة وسنة في إطار القبيلة الواحدة، وخاض أفراد هذه القبائل التي تعيش على طول الحدود بين العراق وإيران مواجهات دامية مع القوات الإيرانية خلال الحرب التي استمرت ثمان سنوات.
- أنه من الواضح أن إيران قد وعت دروس تلك الحرب، وفي مقدمتها ضرورة تنمية قدراتها العسكرية إلى الحد الأقصى المتاح، وهذا لا يتعارض مع اضطرارها إلى عقد

اتفاقية تحجم قدراتها على الوصول إلى السلاح النووي، فهي أحرص من أن تعطي تلك الدول أسباباً لضربها.

- أنها قد اغتتمت الفرص التي أتاحت لها للتغول والتمدد في العراق وغيرها من دول المنطقة من خلال المواجهات التي اتخذت طابعاً طائفيًا. ويعتقد البعض أنها تسعى إلى تثبيت وتطوير الهلال الشيعي الممتد منها إلى العراق وسوريا ولبنان.

- دعم أذرعها الطويلة الممثلة في حزب الله في كل من لبنان والعراق بالعتاد والمال. والتمدد الذاتي المباشر من خلال الحرس الثوري الإيراني بقيادة الجنرال قاسم السليمانى.

لقد سبق الغزو الأمريكي للعراق تحضير استمر أكثر من عقد من الضغط والحصار لإضعاف العراق عسكرياً واقتصادياً، ونشير بصفة خاصة إلى إنشاء منطقة حظر الطيران NFZ، والتي شملت المنطقتين اللتين قدما فيما بعد المساندة الأساسية للغزو من جانب الأكراد في الشمال والشيعية في الجنوب. وجرى التنسيق بين المنظمات الشيعية العراقية المقيمة في إيران وقوى المعارضة الأخرى في التحضير للغزو من خلال الاجتماعات التي جرت في عدد من العواصم الغربية ومن بينها واشنطن. وانتقلت تلك المنظمات إلى الأراضي العراقية فور سقوط النظام العراقي. وساعد على إعلاء مكانة المنظمات الشيعية اعتماد سلطات الاحتلال نظام المحاصصة الذي قسم السلطات في الدولة بين الطوائف والأعراق فجعل رئاسة الجمهورية للأكراد، ورئاسة البرلمان للسنة، وجعل السلطات الفعلية في يد رئيس الحكومة وهو المنصب الذي تم تخصيصه للشيعية، على اعتبار أنهم يحظون بالأغلبية العددية، وتولى رئيس الحكومة أيضاً مناصب وزير الدفاع ورئاسة أجهزة الأمن المختلفة، وهو الأمر الذي أدى إلى احتقان داخلي كبير لدى الطائفة السنية في عهد رئيس الحكومة السابق نوري المالكي، لشعورهم بالاضطهاد واحتجاجاً على الممارسات التي وصفوها بالطائفية، وهددت القيادات الدينية والمدنية في المحافظات السنية (مثل الرمادي والموصل) بالعصيان المدني والقيام بمسيرة إلى الأعظمية الضاحية السنية لبيгда، وطالب البعض بإنشاء إقليم يضم المناطق السنية طبقاً

للدستور، غير أن تولي حيدر العبادي رئاسة الحكومة في الانتخابات الأخيرة واتباعه لسياسات أكثر توازنًا، أدت إلى توارى هذه الخلافات نسبيًا، خاصة بعد أن ابتليت العراق بالإرهاب على نطاق واسع متمثلًا في سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) على أجزاء كبيرة من الأراضي في ديالى والرمادي والموصل وتهديدها بمهاجمة العتبات المقدسة الشيعية في كربلاء والنجف وسامراء، وانصراف الجيش وجميع الأطراف إلى قتال تنظيم داعش بمساعدة قوات التحالف بقيادة أمريكية، وأتمت بالفعل تحرير أغلب تلك الأراضي، ومازلت تخوض قتالًا مريرًا في أزقة القسم الغربي من مدينة الموصل.

التغول الإيراني

لم يعد خافيًا تأثير إيران على مفاصل الحياة السياسية والاجتماعية خاصة في المحافظات الشيعية، من خلال الصلات الوثيقة التي تربطها بالأحزاب والفصائل الشيعية، التي شهدت فترة التكوين في إيران، فقد أشرنا إلى عودة الفصائل العراقية المقيمة في إيران بعد سقوط النظام في العراق وبخاصة المجلس الأعلى للثورة الإسلامية وحزب الدعوة الإسلامية، بينما ساهمت الأوضاع المضطربة والتعقيدات التي رافقت إسقاط نظام الرئيس صدام حسين في ولادة بعضها الآخر، وجميعها يتمتع بقدرات مالية وبشرية كبيرة، وأغلبها يتلقى الدعم من إيران. وقد عادت الفصائل الشيعية إلى الضوء في العراق لتكون من أبرز نقاط الجدل في المشهد السياسي الداخلي بعد أن تصاعد دورها في محاولات التصدي للهجوم الواسع من قبل تنظيم داعش. ففي أوائل يونيو 2014 أصدر المرجع الديني الشيعي آية الله علي السيستاني فتوى تدعو كل من يستطيع حمل السلاح إلي التطوع في القوات الأمنية لقتال مسلحي داعش، وتجزير الفتوى التعبئة الشعبية لدرء خطر هذا التنظيم وهو ما وصف فقهيًا "بالجهاد الكفائي"، وتأسست إثر ذلك لجنة الحشد الشعبي في مكتب رئيس الوزراء لإضفاء الطابع المؤسسي عليها كظهير للقوات الأمنية العراقية. وفي نوفمبر 2016 فنن البرلمان العراقي أوضاع هذه القوات، فموجب القانون تعد تشكيلات الحشد الشعبي "كيانات قانونية تتمتع بالحقوق وتلتزم بالواجبات باعتبارها قوة رديفة مساندة للقوات الأمنية العراقية ولها الحق في الحفاظ على

هويتها وخصوصيتها مادام لا يشكل ذلك تهديدًا للأمن الوطني العراقي". ويفقد إجمالي عدد أفراد الفصائل المنظمة للحشد 130 ألف مسلح، يشكلون 45 فصلاً طبقاً لتصرّيات بعض قادتهم، ويرى البعض أن استصدار القانون الخاص بهم من البرلمان قد تم دون اتباع السبل الصحيحة، ودون اتباع الصيغة التوافقية المتفق عليها. ويفترض أن يتم تسليح قوات الحشد بمعرفة وزارة الدفاع، غير أن بعض قادة الحشد يثني على الدعم المقدم من إيران، فقد صرح مهدي المهندس نائب رئيس الحشد لجريدة الأخبار اللبنانية بأنه "لولا الدعم الإيراني بالخبرات والسلاح لما تمكنوا من استعادة الأراضي المغتصبة من داعش".

لعبت فصائل الحشد دورًا هامًا في معارك حماية العتبات المقدسة، كما قامت بأدوار مساندة رئيسية في معارك تحرير الأراضي التي احتلتها داعش في ديالى والرمادي وتكريت والفالوجا والموصل، غير أنه قد وجهت إليهم العديد من الاتهامات بارتكابهم انتهاكات جسيمة ضد السكان خاصة من السنة والتركمان، من اعتداءات ونهب الممتلكات الخاصة والحكومية. وعلى سبيل المثال انتشرت قوات الحشد الشعبي في تكريت لعدة أيام بعد استعادتها من داعش، قبل أن تأمر السلطات بسحبهم من المدينة، وتكرر الأمر ذاته في عملية استعادة الفالوجة، وعلق رئيس الوزراء على هذه الاتهامات بأنه ستتم محاسبة أي شخص يثبت تورطه في أعمال السلب والنهب. ونتيجة لذلك تقرر أن يكتفي الحشد بالمساهمة في تطويق المدن تاركًا أمر دخولها لقوات الجيش العراقي. ومن بين أبرز فصائل الحشد الشعبي:

فيلق بدر: تأسس في طهران عام 1981 من قبل المجلس الأعلى للثورة الإسلامية على يد عالم الدين الشيعي محمد باقر الحكيم الذي اغتيل عام 2003 بعد أشهر من الاحتلال الأمريكي. ويتزعم الفيلق حاليًا وزير النقل السابق هادي العامري، ويضم نحو 12 ألف مقاتل، انخرط أغلبهم في صفوف الأجهزة الأمنية. انقسم الفيلق بين المجلس الأعلى الذي يقوده عمار الحكيم بعد انتخابات 2010 ومنظمة بدر بقيادة العامري. ويتهم الفيلق بالوقوف وراء مقتل العديد من قادة الجيش العراقي السابق ولاسيما الطيارين وأعضاء

حزب البعث، وأشرف العامري بصورة مباشرة على العمليات العسكرية ضد داعش في مسقط رأسه في محافظة ديالى.

جيش المهدي: الجناح العسكري للتيار الصدري الذي يقوده القيادي الديني الشيعي مقتدى الصدر، تأسس في سبتمبر 2004 لقتال القوات الأمريكية الغازية، وتشير التقديرات أن عدد أفراده يصل إلى 60 ألفاً. خاض عام 2006 عدة معارك ضد القوات الأمريكية، وانتهت بخسارته في النجف والبصرة وتسليم أسلحته إلى لجنة أمريكية عراقية مشتركة. وبدأ عام 2008 بشن عمليات ضد القوات الحكومية، أعلن بعدها تجريد المنظمة بشكل كامل وطرد المتورطين في عمليات تطهير عرقي. وفاجأ الجميع في يونيو 2016 بعودة جيش المهدي من جديد باسم سرايا السلام في استعراض عسكري ببغداد، حمل أنصاره خلالها أسلحة وصواريخ "مقتدى 1" يرجح أنه تلقاها من طهران وأعلن أن مهمتها الأساسية حماية المراقد المقدسة.

عصائب أهل الحق: تشكلت بصورة رسمية بعد انشقاق القيادي في التيار الصدري قيس الخزعلي ولحق به آلاف المقاتلين عام 2007، وتقول تقارير غربية أنها تعمل تحت رعاية قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني الجنرال قاسم سليمانى. ويقدر عددهم بنحو 10 آلاف مقاتل، ويشارك قسم منهم في القتال إلى جانب القوات السورية. وتعتبر هذه الميليشيا من أشد الفصائل الشيعية تشدداً، وكانت أكثرها ضلوعاً في أعمال العنف الطائفي، ويتهمها السكان السنة بارتكاب انتهاكات بحقهم في ديالى وحول بغداد وبإعدام العديد منهم دون محاكمات ومهاجمة دور عباداتهم، وتمتاز بنوعية التسليح العالي والإمكانات المادية المتفوقة.

جيش المختار: ميليشيا شيعية تابعة لحزب الله فرع العراق، يقدر عدد أفراده بـ 40 ألفاً يتزعمهم القيادي الديني واثق البطاط الذي يقول إنه امتداد لحزب الله اللبناني، ويرفع مثله رايات صفراء لكن بشعارات مختلفة. ويدعو منذ تأسيسه في يونيو 2010 لقتل أعضاء حزب البعث المحظور ومن يصفهم "بالنواصب والواهبيين"، ويجاهر البطاط بالولاء المطلق للمرشد في إيران، وتبنى جيش المختار في نوفمبر 2013 قصفاً صاروخياً

استهدف مخافر حدودية سعودية انطلاقاً من صحراء السماوة جنوبي غرب العراق، ردًا على تدخلات المملكة في شؤون العراق على حد قوله، وقد اعتقلت قوات الأمن العراقية البطاط مطلع العام الجاري نتيجة لذلك.

لواء أبو الفضل العباس: فصيل مسلح حديث التأسيس، أعلن عنه المرجع الشيعي العراقي قاسم الطائي عام 2011 لمساعدة قوات النظام السوري، ويضم الفصيل الذي يقوده الشيخ علاء الكعبي مقاتلين عراقيين ينتمي أغلبهم إلى عصابات أهل الحق وحزب الله العراقي والتيار الصدري. ويعتبر من أوائل الفصائل التي تدخلت عسكرياً في سوريا منذ العام 2012 بدافع عقائدي وهو حماية مرقد السيدة زينب بدمشق، واضطر بعد ذلك لسحب مسلحيه من سوريا لمواجهة زحف تنظيم داعش على الأراضي العراقية، وقد شارك بالفعل في عدة معارك بمناطق مختلفة إلى جانب الجيش العراقي.

الوجود الأمريكي الحالي في العراق

يرى البعض أن الحكومة الأمريكية في عهد الإدارة السابقة قد تعمدت الإبطاء في دعم حكومة العبادي ضد تنظيم داعش للأسباب التالية:

- تلقين العراق درساً لسابق رفض البرلمان العراقي اعتماد اتفاقية حول وضع القوات الأمريكية المتبقية بعد الانسحاب عام 2011، وتقليص الأعداد المتبقية لحددها الأدنى.
- كشف العجز الإيراني والعراقي في مواجهة تنظيم داعش قتالياً واستخباراتياً.
- رغبتها في رضوخ العراق لكل طلباتها للتواجد بقوة على الساحة العراقية.

ومن غير المعروف على وجه اليقين أعداد القوات الأمريكية الحالية في العراق، والتي عادت إلى الساحة العراقية بصورة تدريجية، والأرجح أنها في حدود 5 آلاف من المستشارين والخبراء والمدربين والطيارين، يتوقع زيادتهم للوصول إلى عدد 12 ألفاً، ويجري إعادة تأهيل عدد من القواعد العسكرية من بينها قاعدة القيادة الجوية في الموصل، وقاعدة بلد في محافظة صلاح الدين، وقاعدة عين الأسد في غرب الأنبار. ولاشك أن أولويات السياسة الأمريكية حول العراق سوف تتغير بعد تولي الرئيس دونالد

ترامب للحكم، والذي لم يخف هو ومعاونه انتقادهم للانسحاب الأمريكي من العراق الذي ترك فراغاً أدى إلى مزيد من التغول الإيراني واجتياح تنظيم داعش للأراضي العراقية.

والقضاء على داعش هو هدف يجمع كلاً من أمريكا وإيران، ولكنه من جانب آخر يزيد من الوجود الأمريكي العسكري في المنطقة، والذي قد يعد من كوابح التمدد الإيراني في المستقبل. بالإضافة إلى تنامي الدور الروسي في المنطقة من خلال البوابة السورية، وإقامة الروس قواعد عسكرية ثابتة فيها، بحيث أصبحت أمريكا بحاجة ماسة لتواجد عسكري على الأرض في الجوار السوري وتحديداً في الرمادي وعلى الحدود الشمالية للموصل، والتطور الآخر يتصل بإعلان الإيرانيين نواياهم عن إنشاء خط يصل إيران بسوريا عبر الموصل وتلعفر وحلب وهو ما قد يؤثر على المصالح الأمريكية.

وقد أشار رئيس الحكومة حيدر العبادي خلال مقابلة مع شبكة "فوكس نيوز" الأمريكية إلى أنه "يؤيد بقاء جزء من القوات الأمريكية في بلاده من أجل دعم القوات العراقية في مرحلة ما بعد داعش". ومن المنطقي أن يتم ذلك استناداً إلى الاتفاقية المعقودة بين البلدين عام 2008. ويقال إن الجانب الأمريكي اتفق مع حكومة إقليم كردستان على بناء خمس قواعد في الإقليم وكركوك، وأن يغطي الجانب الأمريكي رواتب القوات الكردية (البيشمرجة) ويقوم على تدريبها وتزويدها بالسلاح.

وهنا قد يطرح السؤال نفسه، عما إذا كان التغول الإيراني قد تم بموافقة ضمنية أمريكية بناءً على توافق مع إيران تصان خلالها المصالح الأمريكية، ونتيجة لانشغال المخطط الأمريكي في عهد أوباما بالتحديات في شرق آسيا، أو أنها حدثت رغماً عن الولايات المتحدة إزاء عوامل القوة التي تحوزها إيران في العراق، والتي أوضحناها سابقاً. وتبقى هناك أسئلة أخرى بحاجة إلى إجابة، منها ما يتعلق بمدى تمكن العبادي من إقناع الأطياف العراقية ببقاء القوات الأمريكية في مرحلة ما بعد داعش؟ خاصة وأن هذا الوجود يلقي ترحيباً سنياً وكردياً لأسباب تخص كلاً منهما، إذ قد يرى السئنة أن الحل الوحيد للحد من نفوذ إيران يكمن في وجود قوات أمريكية قادرة على ضبط فوضى السلاح والمليشيات الشيعية في البلاد. ولا يستبعد أن يتصور الأكراد أن الوجود الأمريكي قد

يسهل من مساعيهم لإعلان الدولة الكردية، التي تعارضها إيران والدول الثلاث الأخرى التي تعاني ذات المشكلة. لذلك يعلن عدد من قادة الميليشيات الشيعية وقوفه ضد بقاء القوات الأمريكية في العراق دون موافقة المجلس النيابي وأن هذا يعد احتلالاً سيواجهه بالمقاومة اللازمة. وتظل أسئلة أخرى تبحث عن إجابات فيما سوف يتكشف في المستقبل، عما إذا كان بقاء القوات الأمريكية سيجلب للعراق استقراراً أو أنه يخلق أسباباً جديدة للمواجهة؟ عما إذا كانت إيران ستترسخ للأمر الواقع أو أنها سوف تشجع مسلحي الميليشيات على مقاومة القوات الأمريكية.

الخلاصة والتوصيات

يقف العراق في مفترق طرق مع وصول الإدارة الأمريكية الجديدة، ومع اختيار الرئيس الإيراني الجديد في الانتخابات الحالية، فالصراعات الداخلية في العراق لن تهدأ بالقضاء على تنظيم الدولة، بل إنه يفتح الباب على مصراعيه لعودة الصراعات الكامنة على أسس طائفية، فضلاً عن المخاطر المتوقعة من مواصلة الأكراد جهودهم لإعلان الاستقلال، والآثار الناجمة عن تزايد الوجود الأمريكي، وهو ما يتطلب تحركاً عربياً للاقترب الفعال من العراق رسمياً وشعبياً بكل أطرافه، وتوفير السند له لمقاومة الضغوط الداخلية والخارجية، بل قد يمكن الاستفادة منه كقناة حوار مع إيران لتخفيف حدة المواجهات في المنطقة وبحث إمكانية إيجاد حلول للمشكلات المتفاقمة معها.